

اسم المقال: تاء التأنيث في العربية: البنية ودلالة المبالغة

اسم الكاتب: خلف عايد الجرادات

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9274>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 21:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 20، العدد 2
ذو القعدة 1444 هـ / يونيو 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

تاء التأنيث في العربية: البنية ودلالة المبالغة

خلف عايد الجرادات⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2022-03-11

تاريخ الاستلام: 2021-08-29

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث ظاهرة المبالغة في الأبنية الصرفية التي لحقتها تاء التأنيث نحو: علامة، ونسابة، وراوية، وغيرها، ويستكمل جوانب الظاهرة؛ وذلك بسد الثغرات التي فاتت الدراسات السابقة فيها.

ويهدف إلى تفسير العلاقة ما بين تاء التأنيث والمبالغة، واستقصاء الأبنية التي تمثل هذه الظاهرة، مع أغلب أمثلة كل بناء، مما لم يتبع عند القدماء والمحدثين من الذين تناولوا الظاهرة من قبل.

وتوصلت الدراسة إلى جوهر العلاقة بين التأنيث والمبالغة؛ فقد تبين أنه يعود إلى نظرة العرب الاجتماعية للأنتى من جهة تعظيمها، وكثرتها، وامتدادها (بالولادة والإنجاب)، وخطورتها، ثم انتقال هذا الملمح إلى اللغة على شكل مبالغة بالتأنيث، وذلك بإلحاق تاء التأنيث إلى بعض طوائف الأبنية، كالصفات أو المشتقات (اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول) والمصادر والجموع.

ونجحت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ بأن جمعت المادة من مظانها، وفق ما هو متفق عليه زماناً ومكاناً في الدراسات اللغوية العربية التي تتناول الظواهر في الفصحى، وتناولتها بالدرس توصيفاً وتحليلاً، وهو المنهج الأنسب لأهداف البحث ومادته وميدانه.

الكلمات الدالة: مبالغة، تاء التأنيث، أبنية صرفية.

(1) كلية الآداب - جامعة مونة مونة (مؤتة - الأردن)

المقدمة:

وقف القدماء عند بعض الصيغ التي لحقتها تاء التأنيث، فأكسبتها معنى المبالغة، وذلك نحو: عَلَّامَةٌ، ونَسَائِبَةٌ، وراوية، وغيرها، فسَّروا المبالغة فيها تفسيرات شتى، ولم يتوسَّعوا في الظاهرة؛ إذ يكاد الوقوف عليها لا يتعدَّى أمثلتها المشهورة.

ويأتي هذا البحث استكمالاً للجهود المتقدِّمة، من حيث تفسير المبالغة بالتاء في هذه الصيغ والأمثلة، وسَعياً إلى استكمال أبنية هذه الظاهرة، واستقصاء أغلب أمثلتها.

وقد عمدتُ إلى مصادر الدراسة قديمةً وحديثةً، ووقفت على ما فيها من هذه الظاهرة قراءةً وتحليلاً، ودوَّنتُ خلاصته في هذه الدراسة، ثمَّ بدأتُ من حيث انتهوا، فقَدَّمتُ مجتهداً تفسيراً للظاهرة بعد تحليلها، ورصدت امتدادها في اللغة أبنيةً وأمثلةً، ما وسعني الرصد والاستقصاء.

وأبرز مصادر الدراسة هي المصنفات اللغوية القديمة في النحو والصرف واللغة والمعاجم والتفسير، والكتب التي استقلتْ بالمدَّكر والمؤنَّث - وهي كثيرة - والدراسات الحديثة التي لامستُ الظاهرة.

ومن جديد البحث ونتائجه تفسيرُ العلاقة بين التأنيث والمبالغة، واستقصاء الأبنية التي داخلتها التاء مبالغةً، فامتدَّتْ الدراسة إلى كلِّ ما لحقته تاء التأنيث وأصابَ منها مبالغةً أو تكثيراً كالمصادر، والجموع، وصيغ المبالغة واسم الفاعل واسم المفعول. ومما أسفرتْ عنه الدراسة أيضاً، الإشارة إلى تاء الوحدة، أو تاء التخصيص، وهي التي تخصص البناء إن لحقته ليدلَّ على المرَّة الواحدة، ولكنَّه يفيد المبالغة في الوقت ذاته.

ونهجتُ في الخوض فيها مسالك المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، فهي ظاهرة ميدانها اللغة الفصيحة، وما توافر من أمثلة وشواهد فيها، وكان الغرض الوقوف على شأنها وأساسها؛ لأنَّها ظاهرة ملموسة لا يمكن الإغضاء عنها، زيادةً على أنَّها تسهم في جانب ضروريِّ، هو تكثيف المعنى أو المبالغة، وهو غرض عتيد من أغراض اللغة، يفسِّر المنجَز في نصوصها ماضياً، ويحيي أساليب الفصحى للاستعمال حاضراً، فيشجِّع باب القياس بما يُثرى فصاحتنا المعاصرة.

وعلى سبيل التنويه بالدراسات السابقة، فإنِّي قد ظفرتُ بدراسات حديثة سبقتني في تناول الظاهرة أو المساس بها، لكنَّها لم تُغنِ عن استئناف البحث والقول فيها، فمنها: دراسة عبد الحميد الأقطش: "عَلَّامَةٌ وأمثالها من نعوت المُدَّكر" (مجلة أبحاث اليرموك 1998م، مجلد 16، عدد 2) الذي وقف على بعض أبنية الظاهرة، وعدَّها من اللطائف

اللغوية المقصورة على لغة الخاصة، وابتعدَ بها عن مسألة المبالغة، وحصرها في التلقب (أي أنها لإطلاق الألقاب)، غير أن الملموس منها في اللغة، وكثرة أمثلتها وأبنيثها لا يُصدّق ذلك. وتَفْيُهُ المبالغة فيها جعله ينأى عن تفسير علاقة الظاهرة بالتأنيث، ومن ثمّ فإنّه لم يتعرّض لما بين التأنيث والمبالغة من صلة، وهو أهم أسئلة البحث في الظاهرة.

ومنها: دراسة محمد الروابدة: "لاحقة التاء في المصادر وجموع التكسير" (مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 1، 1999م)، وهي خاصة بالتاء في المصادر وجموع التكسير، زيادةً على أنها دراسة صرفية صوتية، قاربت أثر التاء في بنية ما لحقته.

واستقلّت دراسة حمدي الجبالي: "دور هاء التأنيث في الجمع: قراءة في لسان العرب" (مجلة جامعة النجاح، مجلد 18، عدد 2، 2004م) بصيغ الجَمْع الواردة في معجم لسان العرب، وقد ذكرَ بعض أبنية الجمع التي لحقتها التاء، وقد أغنتني هذه الدراسة عن التفصيل في أبنية الجمع وأمثلتها، فاكثفت بالإشارة إلى علاقة الجمع بتاء التأنيث ومبالغتها.

وثمة دراستان هُديتُ إليهما بعد الانتهاء من البحث، الأولى بعنوان: تاء التأنيث في العربية: دراسة تطبيقية في المبنى والمعنى الوظيفي، محمد رجب الوزير (مجلة جامعة عين شمس، عدد 49، 2008م)، والثانية: التاء في نهاية الاسم - دراسة دلالية، صلاح أحمد عبد اللطيف حسين (مجلة جامعة القاهرة، العدد 53، 2015م) وقد استقصتُ كلُّ من هاتين الدراستين التاء ومسائلها في العربية استقصاءً تاماً مستوعباً، والدراسة الثانية منهما أوعب من الأولى استقصاءً حتى وقفت على مواقع التاء في بنية الكلمة: أصلية أو زائدة أو محايدة (حينما تكون عوضاً عن حرف) غير أن الأولى أعمق تحليلاً وأحكم. وقد اعتمدتُ الدراستان بشكل واضح على ما أورده القدماء من مسائل التاء التي تناثرت في مصنفاتهم، واتبعنا تفريعاتهم ومصطلحاتهم، لكنهما لم يلامسا المبالغة من الجهة التي سلك فيها هذا البحث، ولم يقصدا إليها للكشف عن علاقة التأنيث بالمبالغة، ولم يربطوا بين تاء التأنيث ودلالاتها على المبالغة في كثير من الأبنية الصرفية التي وقفوا عليها.

1. السابقون وتفسير الظاهرة:

أولُ نصٍّ يطالعنا في تفسير المبالغة بتاء التأنيث هو ما جاء عند الفراء (207هـ) حينما وقف على نحو: "مجدامة القطاع للسفر)، ومطرابية، ومغزابة، فقال: "لأن العرب تُدخل الهاء على المُذَكَّر على وجهين: أمّا أحدهما فعلى المدح، والآخر دَمٌّ، فيُوجَّهون المدح إلى الداهية، فتكون الهاء بُرادُ بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وُصِفَ به، فيُقال: إنّه لَمُنْكَرَةٌ من المناكير، وإنّه لراوية وعَلَامَةٌ، وأمّا الذمُّ فقولهم: إنّه لَجَبَابَةٌ (أحمق)، وهلباجة (أحمق)، وفاققة (مُخَلِّطٌ)، فيما لا أحصيه، وكأنّه يذهب به إلى البهيمية"" (الفراء، 1926، ص: 8، 60).

أما الإشارة الثانية فقد جاءت عند المبرّد (285هـ) فيما نقله عنه العسكري (395هـ)، وهو أنهم: "وصفوا الرجل بالداهية مبالغة؛ كأنه يقوم مقام جماعة دهاة، وكذا راوية، فكأنه يقوم مقام مجموعة رُواة". (العسكري، دبت، ص: 87). أما ابن جني (392هـ) فقد فسّر إفادة التأنيث للمبالغة في هذه الظاهرة على معنى الغاية والنهاية، قال: "لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لِحَقَّتْ لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة" (ابن جني، دبت، ج2، ص: 201). ويلاحظ أن المبرّد وابن جني لم يُقدِّما توضيحاً ولا دليلاً على ما ذهبوا إليه من معنى الجمع فيها.

ودمج الجوهرِيُّ (393هـ) مذهب الفراء وابن جني السابقين معاً، فقال: "ومنه ما كان مدحاً يذهبون بتأنيثه إلى تأنيث الغاية والنهاية والداهية، وما كان ذمّاً يذهبون به إلى تأنيث البهيمية" (الجوهري، 1984، ج6، ص: 2560)، ولم يأت بجديد يُذكر.

ونسب ابن فارس (395هـ) قول الفراء السابق إلى ثعلب (291هـ)، فقال: "سمعتُ عليّ بن إبراهيم يقول: سمعتُ ثعلباً يقول: إذا مدحوا بعلامة فكأنهم أرادوا داهية، وإذا ذمّوا بهلباجة فكأنهم أرادوا بهيمية" (ابن فارس، 1967، ص: 47)، ومن الواضح أنها عبارة الفراء أوردها ثعلب؛ فهما كوفيّا المذهب، والفراء أسبق.

وعَلَّ الحريري (516هـ) المبالغة بتاء التأنيث بأنها من باب نقل الشيء من بابه؛ ليدلّ على المعنى الذي تخصص به؛ فإسقاط الهاء في قولهم: امرأة صبور للمبالغة، كما أن إلحاق الهاء في: رجل علامة ونسابة يدلّ على تحقيق المبالغة، ويؤذن بحدوث معنى زائد في الصفة (الحريري، 1998، ص: 132). وهو تعليل قياسي منطقي يعوزه الإثراء اللغوي.

وذهب السهيلي (581هـ) مذهب ابن جني بتفسير المبالغة على معنى الغاية، ولكنّه تعمّق في ذلك؛ فجعل تأنيث الواحدة مقابل الجنس من باب الغاية، ولكنّها غاية في القلّة، جاء ذلك في حديثه عن مصدر (فعل) وهو: "فَعَال، نحو جَمال، وكمال وبهاء، وقد خلا من التاء؛ لأنّ المعنى عامٌ يشتمل على خصال، ولا يختصُّ بخصلة واحدة، فلذلك جاء (مُلخ) ملاحّة، وفصّح فصاحة؛ لأنّ الفصاحة خصلة من خصل الكمال فحدّدت بالهاء، لأنّها ليست بجنس عامّ كالجمال، فصارت تشبه الضربة، والتمرة من الضرب والتّمّر" (السهيلي، 1992، ص: 250). ولا يخفى ما في رأيه من تكلف، وإن كان وافق ابن جني في تأنيث راوية وعلامة على معنى الغاية.

وهي عند القيسي (ق 6 هـ) من باب الخروج من الباب إلى ضده، يقول: "ووجه المبالغة عندهم في هذا - يعني علامة وأخواتها - أنّ النقيضين إنّما بينهما حدٌّ يفصل بعضها عن بعض، فإذا زاد أحدهما على حدّه انعكس ضده؛ لأنّه لا مذهب له يُذهب إليه؛ إذ لا واسطة بينهما" (القيسي، 1987، ج1، ص: 290). ولعلّ رأيه هذا مُستفاد من مذهب الحريري السابق، وإن كان فيه بعض اختلاف.

واختار ابنُ عصفور (669هـ) رأي ابن جني المشار إليه آنفاً (ابن عصفور، دت، ص: 371). وذهب الرضي (686هـ) مذهب المبرد؛ وهو أن التأنيث في الأمثلة المذكورة على تأويل جماعة، فهي تقييد مبالغة في الوصف (الأسترابادي، 1996، ج4، ص: 326). وهو رأي وجيه من حيث الربط بين التأنيث والجمع، لكنه في الأمثلة المذكورة هنا غير ظاهر ولا واضح، كما أشرت.

وبعد، فما تقدّم هو أبرز ما جاء عند المتقدّمين من تفسير المبالغة بالتاء فيما لحقته من أبنية، وأرى أنهم لم يظفروا تماماً بالسبب الحقيقي لهذه الظاهرة؛ لأن أقوالهم لم توضّح العلاقة بين التأنيث والمبالغة. ولعل أقرب الأقوال فيها هو قول الفراء؛ لأنه يلامس طبيعة اللغة وروحها، فتفسيره المبالغة على معنى الداهية أو معنى البهيمية، إشارة جديرة بالوقوف؛ لأنها تشير إلى تعظيم المؤنث، ولكنها تحتاج مزيداً من التقصي وشرح للعلاقة بين التأنيث والمبالغة؛ كما إنني لا أرى أهمية لتفريعه الأمثلة التي ذكرها في تفسيره إلى مدح وذم؛ لأن القضية الأساسية هنا واحدة، وهي إفادة المبالغة، وهو ما أشار إليه ابن درستويه (347هـ)، في تعليقه على الرأي ذاته عند ثعلب، غير أنه أخذ الأمثلة على ظاهرها، فقال: "إن الداهية نفسها لم توضع للمدح خاصّة، ولكن يُسمّى بها الخير والشرّ جميعاً، إذا جاوز الحدّ والمقدار في الدُهي ... وليس في قولهم رجلٌ لحانة شيءٍ من شبه البهيمية؛ لأن البهيمية لا تلحن". (ابن درستويه، 1998، ص: 426). ومع ذلك فإنه في رأي أصحاب هذا المذهب تتجلى الإشارة الجوهرية لتفسير المبالغة بالتأنيث، وذلك من جهة تعظيم خطر المؤنث، وربط ذلك بالداهية والبهيمية، وهي المسألة التي سأشرحها تفصيلاً في هذا البحث.

أما عند المُحدّثين فلم أظفر بشيء يستحقُّ الذكْرَ في تعليل المبالغة بالتاء سوى ما نُقِلَ عن المستشرق (ونسِنك WENSINK) في بحثٍ طريفٍ له، ذهب فيه إلى أن ما يُسمّى بعلامات التأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة ليست في الحقيقة إلا علامات للمبالغة، تفيّد الكثرة، ولذا نراها في كلمات مُدكّرة من مثل: عَلامة وفهامة، كما نراها في بعض الجموع، مثل: قَتلى وجَرَحى. (أنيس، 1978، 163).

وملاحظه هذا وإن كان فيها عمقٌ وحقٌّ من حيث الربط بين علامات التأنيث والكثرة إلا أن نفي دلالة التأنيث عنها ممّا يُجافي واقع العربية؛ لقوّة ارتباطها بالتأنيث، وقلة ذلك بالتكثير نسبياً.

ولا أستبعد أن يكون رأيه هذا متأثراً إلى حدّ ما بقول بعض القدماء أن التاء للمبالغة وليست للتأنيث؛ لأن الأمثلة المذكورة يوصّف بها المُدكّر غالباً، أو يستوي فيها -على الأقل- المُدكّر والمؤنث، ومن ثمّ فإن نفي التأنيث عنها يبدو واضحاً في ردّ البصريين مذهب الفراء الذي سبق، وهو حملها على الداهية مدحاً، وعلى البهيمية ذمّاً، قال النحاس (338هـ):

"وهذا القول خطأ عند البصريين، ولو كان كما قال لكانت الهاء للتأنيث" (النحاس، 1985، ج3، ص: 157). ومعنى ذلك أنهم يعتبرون التاء في تلك الكلمات للمبالغة وليست للتأنيث، ومن ذلك ما قاله الفارابي (350هـ) عن بناء فعول: "فإذا كان بالهاء فهو بمعنى مفعول، والهاء حينئذ ليست للتأنيث، نحو: لَجُوجَةٌ، ومَلُولَةٌ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 85). والذي أراه أنه من غير المُستساعِ فصلُ التاء عن التأنيث في دلالتها على المبالغة؛ لأنّ الذي سَوَّغَ نَقْلُها إلى هذه الوظيفة إنّما هو ما فيها من تأنيث، وما في معنى التأنيث من كثرة ومبالغة، كما سأوضح لاحقاً. والقدماء أرادوا أن التاء في (رَجُلٌ عَلَامةٌ) مثلاً، لا تؤنّث الصفة؛ لأنّ الموصوف مُذَكَّر، فهي للمبالغة، وهذا صحيح، لكنّه لا يصل إلى حدّ تبرّتها من التأنيث بالكليّة؛ لأنّها أفادت المبالغة باعتبار معنى التأنيث.

وسلك بعض المحدثين مسلك القدماء في نفي التأنيث عن التاء، وأنها (أي التاء) لتأكيد المبالغة (المبارك، 2002، ج2، ص: 345).

أما فاضل السامرائي فيرى أنّ التاء في مثل الأمثلة المذكورة نقلت الصيغة من الوصفية إلى الاسمية، فصارت الصفات: راوية، وعلامة، ونحوها أسماء، كالعارضة والداهية والنازلة. ثم يوضح ذلك: هو راوية: يفيد أنّ روايته أصبحت أمراً عاماً مشهوراً، أو على درجة بليغة من الاتصاف بالأمر، وكذا طاغية، فليس كلّ راوٍ راوية، وكذا الفعالة وأخواتها (السامرائي، 2007، ص: 107). ومسألة النقل بالتاء مقرّرة عند القدماء (ابن درستويه، 1998، ص: 507. ابن مالك، 1982، ج4، ص: 1480)، لكنّ الظاهر أنّه يرى أنّ التاء للنقل والمبالغة، ولم يتعرّض للتأنيث فيها.

2. علامات التأنيث والجمع:

يلاحظ أنّ ثمة علاقة وثيقة بين التأنيث والجمع، ولعلّ الكشف عن هذه العلاقة يُسهّم في تفسير دلالة تاء التأنيث على المبالغة في موضوعنا. وأوّل ملاحظة في هذا الإطار هي جنوح اللغة إلى التعبير عن الجمع بمعنى الجماعة، ومن ثمّ دخلت التاء على بعض أنواع الجموع، نحو: الصياقلة والمهالبة والصيارفة، فزيادة على اعتبارها تعويضاً عن ياء الجمع، وهي مسألة بنائية صرفية بحتة، لكنّ النحاة عدّوها لتأكيد تأنيث الجمع، قال المبرّد: "وما لِحَقّ منه الجمع فإِنما يلحقه توكيداً لتأنيث الجمع، وذلك قولك: الصياقلة، المهالبة، الجواربة، الصيارفة" (المبرّد، 1970، ص: 88)، ثم قال في موضع آخر: "كُلُّ جماعة تُخبرُ عنها فَلكَ أن تُؤنّثها على معنى جماعة" (المبرّد، 1970، ص: 124). ونقل ابن درستويه عن الخليل ما يفيد الربط بين التأنيث والمبالغة إذا دخلت التاء على جمع، في نحو: فُعول (حُمول) إذا جُمِعَت على حُمولة: "فإنّما علّم التأنيث في آخر حُمولة لمبالغة معنى الجمع" (ابن درستويه، 1998، ص: 357). وقد أيّد الرّضي رأي المبررد السابق،

وقال: "إنّ التاء تجيء للدلالة على الجَمْع، والتاء للتأنيث، على أنّها صفة للجماعة تقديرًا" (الأستراباذي، 1996، ج4، ص: 326). وقد جاءت التاء علمًا للجمع في نحو: جَمَّالَةٌ، وعَطَّارَةٌ، وسيَّارَةٌ، ونحوها، وفسَّر النحاة ذلك على إرادة معنى الجماعة. (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 370).

ومن هذه العلاقة بين التأنيث والجَمْع دلَّت بعض الصيغ المُؤنَّثة على المفرد، وعلى الجماعة؛ فالحَلُوبَةُ "يُقَالُ للواحد والجماعة، والحَلُوب لا يُقال إلا للجماعة، ومثل ذلك قَتَوْبَةٌ وركَوْبَةٌ" (ابن سيده، 1996، ج16، ص: 101)، ومن ذلك حُلْفَاء، وطرفاء وبُهْمَى للمفرد والجمع عند سيوييه (سيوييه، 1983، ج3، ص: 596)، ولو لم تكن مؤنَّثة لما صلحت للجمع.

وقد عدَّ بعضهم كلَّ الجموع المكسَّرة مؤنَّثة (السجستاني، 1997، ص: 92)، يُزادُ على ذلك ارتباط الجمع بالتأنيث، سواء في إسناد الفاعل أو في الوصف، جاء في اللسان: "... ترى جوانبها بالشحم مفتوقًا،

قال: إنّما أرادَ مفتوقة، فأوقع الواحد موقع الجماعة" (ابن منظور، 1993، ج1، ص: 296)، أي أنّ (مفتوقة) المؤنَّثة تسدُّ مسدَّ الجمع في مراعاة المطابقة بينها وبين (جوانبها) الواردة في الشاهد.

وكثيراً ما جعلَ القُدَامِي التاء عوضاً عن حرف العلة، في الجموع، نحو: فرازنة، وصيارفة، وكذا في بعض صيغ المصدر، غير أنّ هذه - كما أشرتُ سابقاً - مسألة صرفيةً بنايئة لا تُلغى كونُ التاء لها وظيفة دلالية هي الجمع. قال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا في قول النحاة: إنّ التاء في فرازنة عوضٌ من الياء نظراً، إذ يمكن أن تكون للجمع، كما استقرت في غير هذا الموضع، وأمکن أنّهم لم يجمعوا بينها وبين الياء؛ لأنّ الاسم يطولُ بهما، وهما غير واجبين في الكلمة، وعندما رأى النحاة أنّهما تعاقبا اعتقدوا فيها أنّها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب، وجعلوا أنّهم وضعوها على معنى المعاوضة، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب، بحيث تجعل الهاء له بالقصد، بل هو عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم" (السيوطي، د.ت، ج1، ص: 321). ولعلَّ العلاقة الوثيقة بين التأنيث والجمع هي أنّهما يتفقان في دلالة الكثرة والمبالغة، فكما يفيد التأنيث مبالغة كذا يفيد الجمع، قال ابن منظور: "فأصبحت دارهم بلاقِعاً، وفي الحديث: فأصبحت الأرض مني بلاقِع، قال ابن الأثير: وصفها بالجمع مبالغةً، كقولهم: أرضٌ سباسبٌ، وثوبٌ أخلاقٌ" (ابن منظور، 1993، ج8، ص: 21). ومن هذا التعالق بين الجمع والتأنيث والمبالغة ما أشارَ إليه ابن منظور أيضاً في تأنيث الضمير العائد على المنون في قول أبي ذؤيب:

أَمِنَ المنونِ ورِيْبِها تتوجَّعُ. (الهدليّون، 1995، ص: 1). قال: "ورِيْبِها: حملاً على

المنية، ويحتمل أن يكون التأنيثُ راجعاً إلى معنى الجنسية والكثرة، وذلك لأنّ الداهية توصفُ بالعموم والكثرة والانتشار" (ابن منظور، 1993، ج13، ص: 416).

ولا أدلّ على العلاقة بين التأنيث والجمع من كثرة الجُموع التي لحقتها علامات التأنيث، فقد لحقت التاء جموع التكسير الآتية (يعقوب، 1994، ص: 83): أفعلة، نحو: أطمعة، وأرغفة وأكسية، ونحوها. وفعلّة، نحو: شبيخة، وفئبة، ونحوها. وفعلّة، نحو: رُماة، وسعاة، وغزاة، ونحوها. وفعلّة، نحو: كتّبة، وبرّرة، ونحوها. وفعلّة، نحو: قرطّة، وقرّدة، ونحوها. وقد حملوا التأنيث فيها على معنى الجماعة أو الطائفة (ابن عطية، 2001، ج1، ص: 244). والظاهر أنّ التاء تلحق الجمع في صيغة منتهى الجموع، وإن فرّعه الصرفيون إلى: نسب، كما في مهالبة وصقالبة، وعُجمة، كما في: صوالجة وموازجة، وكذا تدخل التاء في الجمع على وزن فعال، وفُعلول، نحو: ججارة، وجمالة، ومهارة، وبُعولة، وفُحولة، وعمومة (الجبالي، 2004، ص: 365 - 357).

3. سرّ العلاقة بين التأنيث والمبالغة:

إنّ ارتباط التأنيث بالمبالغة والجمع كما تقدّم لا بُدّ له من تفسير لغويّ يكشف عن سرّ هذه العلاقة، ويُفسّر دخول التاء الأمثلة المذكورة، وإفادتها المبالغة فيها، وهي ظاهرة واسعة في اللغة، فزيادة على لحاقها كثيراً من صيغ الجمع، فإنّها تلحق صيغ المبالغة، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، والمصدر.

ولا يخفى أنّ اللغة مظهر إنساني لا ينفك عن حياة الإنسان وفكره وعواطفه ومعتقداته، وينعكس كل ذلك في واقع اللغة، ومظاهرها وظواهرها، ولذا فإنّي أرى هذا هو الطريق الأوضح في كشف العلاقة بين التأنيث من جهة والمبالغة والتكثير والجمع من جهة أخرى.

وقد خلّص النحاة إلى تقرير أنّ المُذكّر أصلٌ، والمؤنّث فرعٌ (المبارك، 2002، ص: 335)، ومُرادهم بذلك أنّ المُذكّر أسبقٌ من والمؤنّث؛ فالمُذكّر مستعني عن العلامة والمؤنّث محتاجٌ إليها، والعربُ تُعَلِّبُ الأوّل على الثاني. غير أنّ كلّ ذلك لا يتعارض مع قوّة المؤنّث، ولا ينفى اعتباراً آخر له عندهم؛ فهم ينظرون إليه نظرةً تحملُ في طيّاتها معنى السعة فيه والقوّة والكثرة، فالأنثى تلدُ وتمتدُّ فروعها وتتكاثر، وتنهض بأعباء الحمل والولادة والأعمال الشاقّة، وفيها كَيْدٌ وشراسة، وفي عالم الحيوان فيها خطر وهلاك، كالأفعى، والعقرب، وأنثى الوحش المفترس. وقد تعلّقت هذه التصورات فيها من جهة أنّها أنثى، وهو ما رسّخ صورة الكثرة والقوّة والسعة في جانب الأنثى، وأخذ التأنيث طريقة في اللغة للتعبير عن المبالغة والكثرة والقوّة. فأنثوا الداهية، وهي أخطر ما يواجهون، وأنثوا المصيبة والمنية، والراحلة التي عليها معتمدهم في الترحال.

ومن مظاهر الكثرة في الأنثى وشيوعها كثرتها في الأنعام إلى جانب ندرة الذكور، ومعلوم أهمية الجانب الذي تحلته الأنعام في معاشهم، فمنها ركوبهم ومنها يأكلون.

ويلاحظ أيضاً أنهم سمّوا بالْمُؤَنَّثِ كُلِّ ما استعظموه، أو كان ذا كثرة بالولادة والإنجاب أو التثمير أو العطاء، أو ذا سَعَةٍ ومخافة ومهابة؛ فأنثوا "الصحراء، والبيداء، والفلاة، والشجرة والنخلة والتَّمْرَةَ"، وأنثوا الليلة فهي عندهم أطول وأعظم مخافة، "ودابّة، وركوبية، وحمولة، ومطيّة، وخبوبية"، كل ذلك بالتأنيث لما ارتبط فيه من كثرة وقوّة وصبر وتحمل وعطاء. وأنثوا ما اتّخذوه من الأصنام آلهة، قال الحسن: "لم يكن حيّ من أحياء العرب إلاّ ولهم صنمٌ يعبدونه، ويسمونه أنثى بني فلان" (الرازي، 2002، ج1، ص: 221)، وفي ذلك إشارة واضحة إلى قوّة الأنثى من ناحية الخوف منها، وتعظيم ما ترمي به.

ولا يتعارض ذلك مع قوّة الذكّر (الفحل) وشدّته، كما أشرت سابقاً، غير أنّ القوّة في التأنيث من جهة الكثرة والسعة والتوالد والاستمرار، والابتدال وتحمل المشقّة، أمّا قوّة الذكّر فهي جدّة وصلابته جسديّ وفحولة، ولعلّ مما يؤيد ذلك وصفهم الناقّة بأنّها حرفٌ مذكّرة (الزبيدي، تاج العروس، ج 11، ص 382).

وكُلّ ما كان إلى العموم والسعة اتّجهوا به إلى التأنيث، نحو: النفس؛ إذ تشمل الأنثى والذكّر والعاقل وغير العاقل، وقد أنثوا الأرض والسماة ربّما لسعتهما وإحاطتهما، ولإنتاج الأرض النبات، وأنثوا السُحْبَ لما تبتُّ من خيرٍ وغازرة، وأنثوا المدينة والقرية والأمة والجماعة لكثرة أفراد كل منها وسعته، ولاشتمالها على ما فيها؛ فهي كالأمّ التي تحتوي بنيتها، وقد أورد الرازي أنّهم أطلقوا اسم الأنثى على الجمادات والموات؛ لأنّ الأنثى أحسُّ من الذكّر، والميّت أحسُّ من الحيّ (الرازي، 2002، ج11، ص: 221)، ولا أعتقد صحّة هذا التعليل، وإنّما الأمر فيما أرى يعود إلى سعة الجمادات والموات واستعظامها عندهم.

وقد فسّر (وليم رايت) التأنيث المجازي وكثرته في العربيّة بأنّ الخيال السامي ربط ذلك بالمرأة وما يكتنفها من سحر وغموض. (أنيس، 1978، ص: 163، الصالح، 2004، ص: 86).

وعلى ذلك رأيتُ قُرْبَ تفسيرِ الفراء للمبالغة بتاء التأنيث على معنى الداهية ومعنى البهيمية؛ لأنّه يشير بوضوح إلى ربط المبالغة بالتأنيث، فالداهية والبهيمية يشيران إلى تعظيم شأن الأنثى، تعظيم خطر وكثرة وسعة.

وقد أنث العرب اسمَ الموضع إن اشتهر بالشيء وكان مظنّته، وكان كثيراً فيه كأنّما هو مادّته ومعننه، كقولهم: مأسدة، ومهلّكة، ومزلّة، ومظنّة، وموقّعة (الزمخشري، 1993، ص: 303).

وللعرب طريقة طريفة في تسمية بعض أعلام الجنس بالكُنية، وقد لاحظتُ أنَّ التكنية بالموثت تميل كثيراً إلى جانب استعظام شأن الشيء أو سعته أو تكثيره، كقولهم: بنات طبق، وهي الدواهي، ويُروى أنَّ أصلها الحيَّة، أي أنَّها استدارت حتى صارت مثل الطبق، وأطلقوا على المنية أو المنون أمَّ اللهيِّم، كقوله (ابن منظور، 1993، ج3، ص: 452 - 453):

لَقُوا أُمَّ اللّٰهِيْمِ فَجَهَزْتُهُمْ غَشَوَمَ الوَرْدِ نُكْنِيهَا المَنونَا

وقد جمع السيوطي في المزهرة ما استعملته العرب كنيةً علماً على الجنس، نحو: أمَّ كذا، وأبو كذا، وبنات كذا، وابن كذا، وقد لاحظتُ أن استعمالهم (أم كذا) أكثر ما يكون مع الدواهي والشدائد وذات الكثرة، وقد نقل عن الاخفش قوله: "كلُّ شيءٍ انضمتُ إليه أشياء فهو أمُّ لها. وأمُّ كل ناحية أعظمُ بلدةٍ فيها وأكثرها أهلاً". (السيوطي، دبت، ج1، ص: 512، 514، 521، 524).

فكل هذه الدواعي جعلت الأنثى تتبوأ ذلك الموقع في وجدان العربي، وليس بعيداً أن تلقَّت اللغَةُ ذلك، فجعلتُ التأنيث من وسائل المبالغة والتكثير، كما يشهد على ذلك واقع الحال فيها.

4. أبنية المبالغة بتاء التأنيث وشيء من أمثلتها:

يمكن حصر الأبنية التي تلحقها تاء التأنيث للمبالغة بخمس فئات: أبنية مبالغة، واسم فاعل، واسم مفعول، واسم مكان، ومصدر، زيادةً على الجموع التي سبقت الإشارة إليها.

1. أمثلة المبالغة:

أ. فعالة: وذلك نحو: علامة ونسابة، وما شابه، وقد جعل بعض اللغويين التاء فيها لتأكيد المبالغة؛ لأنها صيغة مبالغة أصلاً، ولا يخفى أن في (فعالة) زيادة مبالغة ليست في (فعال)، قال الرضي: "تدخل (أي التاء) لتوكيد الصفة" (الأسترابادي، 1996، ج4، ص: 326)، والرضي يتابع المبرد كما أشرت ويعدُّ المبالغة في مثل هذا من معنى (الجماعة) الذي أدخلته التاء على الصفة. ولكنني أرى أنَّ التأنيث نقلها إلى الوحدة التي تفيد التخصيص، فكان (علامة) بتخصيصها تعني أنه مظنة العلم وموطنه، وأن العلم فيه كثير فهو كالآلة المختصة فيه، المنتجة له. كما نقول: فلانُ أمةٌ، فهو واحد استقلَّ بخصائص كثيرة فكانه أمةً وحده.

ومن أمثلتها: "أكالة، طبآخة، فحآشة، صرآمة، هيآبة، فيآدة (متبختر)، شتآمة، قوآلة" (الأنباري، 1981، ج2، ص: 169)، وكلُّ مثال منها معناه أنه مظنة الشيء، ومختص به، وآله حتى نُسب إليه.

وهذا البناء يستوعب الجمع المشوب بالنسب، نحو: جَمَّالَة، وحمَّارة، وحمَّابَة، ونظارة، وسيارة، ورجالة، ويستوعب المبالغة كما بيَّنتُ، ويستوعب اسم الآلة، نحو: مَلَّاحة (منبت الملح)، نفاطة: مرماة النفط، القذافة، الحراقَة. والجامع بين هذه المعاني الصرفية إنما هو الكثرة التي تأكَّدتْ بالتأنيث.

ويلحق بصيغة المبالغة هذه فُعَّالة، نحو: لُفَاعَة (الداهية)، وشُدَّاخَة (الضخم)، وصِيَّابَة (خالص النسب) (الأنباري، 1981، ج2، ص: 146).

ب. مفعَّالة: وذلك نحو: مجدَّامة، ومطرابَة، ومعزَّابَة، ومفضَّالة، ومقدَّامة (الفراء، 1926، ص: 8، الفارابي، 2002، ج1، ص: 313)، فالتأنيث أكَّد المبالغة في هذه الصيغة (ابن درستويه، 1998، ص: 425)، ولعلَّ ذلك من جهة تخصيصها؛ لأنَّ معزَّاب: كثير العزوبة، ومعزَّابَة: اختصَّ بذلك حتى صارَ آله ومظنَّته والمنسوب إليه.

ج. فُعَّلة: وهو من أبنية المبالغة المنعقدة ببناء التأنيث، نحو: "هُمَّرَة، لُمَّرَة، كُدَّبَة، نُجْبَة القوم، خُرَجَة (كثير الخروج)، نُكَّحَة، حُمَّدَة (يُكثِّرُ حَمَدَهُم)، فُعَّدَة (كثير القعود)، سُخَّرَة، عُفَّرَة، هُدَّرَة، جُدَّعَة، جُمَّعَة، خُضَّعَة، صُرَّعَة، طُلَّعَة، ضُحَّكَة، حُطَّمَة، لُعَّنة" (الأنباري، 1981، ج2، ص: 146، الفارابي، 2002، ج1، ص: 255 - 258). ولا يخفى أثرُ التأنيث في هذه المبالغة، فهي تجعل الواحد كأنَّه آله للفعل في كثرة وقوعه منه، أو مظنَّته له كما في مفعَّلة وأشباهاها. قال الزمخشري: "بناء فُعَّلة يدلُّ على أنَّ ذلك عادةٌ منه قد ضَرِيَ بها" (الزمخشري، 1986، ج4، ص: 795).

د. فاعولة: وذلك نحو: رجلٌ قانورة، وباكورة، وهي أولُ الفاكهة، وطاحونة، وهي صيغة مبالغة أصلاً، لحقتها التاء فخصَّصْتُها، فصارت اسم آلة.

هـ. فُعَّلة: نحو: "عُضْبَة (يغضب سريعاً)، وعُلبَة (الذي يعلِّب)، وكُدَّمَة (غليظ)، وخُضَّلَة (الأخضر الناعم)، وكُدَّرَة (غليظ)" (الفارابي، 2002، ج2، ص: 2). ولا يخفى أثرُ التاء في المبالغة، ونقلها الصفة إلى التأنيث للتخصيص والتكثير والمبالغة.

2. فاعلة:

تحتمل هذه الصيغة الجمع والمبالغة، فالجمع نحو: شارِبَة ووارِدَة وسابِلَة (الجماعة على ضفة النهر)، وأبناء السبيل (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 370)، والتأنيث على إرادة الجماعة، ومن ذلك المارقة: الذي مرقوا من الدين (الفارابي، 2002، ج1، ص: 363)، ومن المبالغة: داهية، وراوية (السجستاني، 1997، ص: 37).

ومن الطريف أن الفرء ومن تبعه - كما تقدّم - فسروا معنى المبالغة بالتأنيث في هذه الظاهرة على إرادة معنى الداهية، والداهية ذاتها تحتاج تفسيراً من حيث معنى المبالغة الحادث فيها بالتأنيث. قال العسكري: "وللأنثى داهية، ثم يلحقها التأنيث على ما يُراد به للمبالغة، فيستوي في الذكور والأنثى، مثل: الراوية، ويجوز أن يُقال إن الرجل سُمّي داهية كأنه يقوم مقام جماعة ذُهاة، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رُواة... وهو قول المُبرّد" (العسكري، دت، ص: 87). وتوجيه المبالغة في داهية على معنى الجمع غير بيّن، فإنّه وإن كانت الرابطة قويّة بين الجمع والمبالغة، لكنّ ظاهرها لا يشير إلى أنّ الجمع مرادٌ هنا. والمبالغة فيها من الجهة التي بسطتها في المبحث السابق. وهو الأمر نفسه الذي جعل (الدابّ) اسم فاعلٍ على حين أنّ (الدابّة) فيها معنى المبالغة، لذلك عمّت الذكر والأنثى، وما يعقل وما لا يعقل، قال النحاس: "يُقال لكلّ ما دبّ من الناس وغيرهم دابّ، ودابّةٌ على المبالغة؛ تأنيث على الصفة والخِلقة" (النحاس، 1985، ج3، ص: 331). ويُلاحظ أنّ المبالغة لا بسّت الصفة بملابسة التأنيث لها، ولعلّ ذلك جاء من كثرة هذا في الإناث لكثرتهن، وكثرة سعيهنّ على الأرض، حتى عُرف ذلك واختصّ فيهنّ، حتى صيرن كأنهنّ آله الدبّ.

قال الزمخشري: "وما من غائبة في السماء والأرض: سُمّي الشيء الذي يغيب ويخفى غائبة وخافية، فكانت التاء فيهما بمنزلتها في العاقبة والعافية، ونظائرهما: النطيحة والرميّة والذبيحة في أنها أسماء غير صفات" (الزمخشري، 1986، ج3، ص: 382)، وقال الرازي: "الداهية التي هي اسم الفاعل من دهاه أمر كذا إذا أصابه وهو أمر صعب؛ لأنّ الداهية صارت كالاسم الموضوع للشديد على وزن الباطية والسائبة التي لا تكون من أسماء الفاعلين، وإن كانت الداهية أصلها ذلك غير أنها استعملت استعمال الأسماء وكُتبت في أبوابها، وعلى هذا يكون معناه ألزم وأصيق، أي هي بحيث لا تُدفع" (الرازي، 2002، ج29، ص: 323). والمستخلص من هذين النصّين هو أنّ التأنيث خصّص اسم الفاعل، فجعله مختصاً بما يكون الفعل منه كثيراً عظيماً مُبالغاً فيه. قال السامرائي: "ومثله أسماء الحشّير وهي مؤنّثة في الغالب كالقارعة والطائمة والصاخّة، فالقارعة هي ليس وصفاً لكل ما يقرع، وإنما هو اسم لهذا اليوم المُخصّص، وكذا الطائمة والصاخّة" (السامرائي، 2007، ص: 106).

ومن أمثلة المبالغة في هذه الصيغة: نابتة بني فلان (ما ينبت عليه أموالهم وأولادهم)، وخالفة (كثير الخلاف)، والضاحكة (السنن)، فالتاء التي لحقت اسم الفاعل في هذا أكّدت معنى الاستمرار فيه وخصّصته، حتى صار المعنى فيه كأنه دأبٌ وعادةٌ وطبيعة. ومن ذلك الراحلة والزاملّة، وهو اسم فاعل أصلاً، فاخصّص بالتاء واحتمل المبالغة والتكثير، وأنّه مظنة ذلك وآلته.

وثمة ملحوظ في (فاعلة) وهو أنه يأتي مصدراً، نحو: عاقبة وخاتمة، وباقية، وخاطئة، وخافية، ولعل ما فيها من تكثير ومبالغة رشحها إلى المصدرية؛ لما في المصدرية من إطلاق وجنس وعموم.

3. اسم المفعول:

أ. مفعولة: وهي وإن كانت في ظاهرها تأنيثاً لاسم المفعول، نحو: مكذوبة (أي: كذب): ليس لحدّهم مكذوبة، ومدروحة (سعة وغنى)، ومرجوسة (اختلاط) (السامرائي، 2007، ص: 106)، إلا أنها خرجت بهذا التخصيص إلى مكافئة المصدر؛ لما طرأ فيها من مبالغة وتكثير بالتأنيث، بلغت به مبلغ المصدر وعمومه.

ب. فعيلة: أكثر ما تأتي على معنى المفعول، فهي تأنيث فعيل، نحو: ذبيح ذبيحة، ونطيح نطيحة، وقد أشار اللغويون إلى أن التاء حوّلت الصيغة من الصفة إلى الاسمية، فشاة ذبيح وصف لها، أمّا ذبيحة فهي اسم الشاة المعدّة لذلك (ابن مالك، ج4، ص: 1480، السامرائي، 2007، ص: 56 - 57)، غير أنه لا يخفى أن التأنيث وما فيه من معنى المبالغة في مثل هذا هو الذي جعل الصيغة تتحوّل إلى ما عبّروا عنه بالاسمية، فالذبيح هي الشاة التي دُبِحَتْ، أمّا الشاة التي عادة ما تُعدُّ لهذا الفعل، وهو كثير فيها، وهي مظنّته، فإنّ هذه الكثرة والمبالغة فيها وجدّت بالتأنيث سبباً للتعبير عن ذلك. وربّما أغفل بعضهم عن المبالغة أنه يُقال ذبيحة للشاة التي لم تُدبَح بعد، وضحية لما لم يُضحَّ بها بعد، ولكنّ هذا هو منطق اللغة، فالمبالغة باعتبار وقوع هذا الفعل عليها، وعلى غيرها مما هو في حكمها، فهي كثرة ومبالغة متّجهة للشاة باعتبارها هنا جنساً يُحمَل عليه كل ما هو في حكمه، ولو أرادوا شاةً معيّنة فإنها لا تُدبَح ولا يُضحّى بها غير مرّة.

وقد حمّلها ابن يعيش على (فعولة)، قال: "حمولة وقنوبة وركوبة يريدون أنّها ممّا يُحمَل عليها فهي مُنْخَذة لذلك، وإن لم يقع بها الفعل، فهي كالذبيحة والضحية في أنّها معدّة لذلك، وقال أبو الحسن: إنّما قالوا حمولة حيث أرادوا التكثير" (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 370 - 371).

ومن أجل المبالغة في هذه الصيغة جاءت أمثلة أعنت فيها عن المصدر؛ ربّما لأنّ المبالغة فيها سدّت مسدّ العموم في المصدر، وذلك نحو: البهية بمعنى البهتان، والفضيحة من الاقتضاح، والرهيئة بمعنى الرهن، والسكينة: السكون والوقار (الفارابي، 2002، ج1، ص: 425).

ج. فَعَوْلَةٌ: وذلك نحو: رجلٌ مَلُولَةٌ (كثير المَلَل)، وفَرَوَقَةٌ (كثير الخوف)، وَحَمُولَةٌ، وقَتْوِيَةٌ، وركوبَةٌ، يستوي فيها المُذَكَّر والمُؤنَّث (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 373)، أي أَنَّها مُتَحَدَّةٌ لذلك وإن لم يقع عليها الفعل، فهي كالذبيحة والضحية في أَنَّها مُعَدَّةٌ لذلك، ومن هذا التخصيص بالتاء دخلتها المبالغة زيادة على ما فيها من مبالغة صيغة أصلاً؛ لأنَّ فَعُولٌ من صيغ المبالغة القياسية. قال ابن درستويه: "وأكولة الراعي: تدخلها التاء لأنَّها اسم وليست بصيغة بمعنى المأكولة" (ابن درستويه، 1998، ص: 507)، وقد ذَكَرَ الرضي: "بأنَّ التاء نقلتها إلى الاسمِيَّة، كما في الذبيحة والأكولة" (الأستراباذي، 1996، ج4، ص: 326)، ولا يوصَفُ بها؛ لأنَّها صارت خاصةً بالمبالغة والاسميَّة، فلا يُقال: "شاةٌ حلوبيةٌ، ولا ناقةٌ حَمُولَةٌ"، فإن أردت النعت كان بغير التانيث. ومسألة النقل ليست مقصودة لذاتها، كما هو رأي فاضل السامرائي (السامرائي، 2007، ص: 56)، وإنما هي من أجل المبالغة، أو نتيجة للمبالغة التي لا يستها بالتانيث، زيادةً على ما فيها من مبالغة قبل ذلك.

ويتداخل في هذا البناء الجمع مع بناء المبالغة قبل لحاق التاء في بعض الأمثلة، فالحَلُوب، والحَمُول، والركوب يأتي جمعاً، ومفرده حَمُولَةٌ، وربما دلَّ بناء المفرد هذا على الجَمع (ابن سيده، 1996، ج16، ص: 101).

وقد أشارَ الفراءُ إلى المعنى الذي دخل بالتاء إلى الصيغة، فقال: "ما عندي حَلُوبَةٌ ولا جَزُورَةٌ، نجد معناها ما عندي شاةٌ تُحَلَبُ ولا تُجَزَّرُ، وأن قولهم صبور وشكور معناه الذي يصبر ويشكر" (الفراء، 1926، ص: 6). أي أن التاء خصَّصَتْها، فأكسبها التخصيصَ وفَرَّةً في المعنى ومبالغة فيه. قال ابن الأنباري: "يُقالُ في المفعول: أكوَلَةٌ وجزورةٌ وظعونةٌ، وربَّما حذفوا الهاء من المفعول إذا أرادوا الإبهام ولم يقصدوا قصدَ واحدٍ بعينه، من ذلك: "قول الله عزَّ وجلَّ: [فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ] [يس 72]" (الأنباري، 1987، ص: 359). فصيغة فَعُولٌ في هذا قبل دخول الهاء تدلُّ على مبالغة عامة؛ فالرُّكُوب ما يُركب عادةً بكثرة، والحَلُوب ما يُحَلَبُ عادةً، من غير تعيين، أما مع دخول الهاء فالكثرة خُصَّصَتْ بالواحدة، قال السجستاني: "فإذا كان المعنى أَنَّها المفعول بها ألحقوا الهاء، فقالوا: القَتْوِيَّة والحَلُوبِيَّة والركوبِيَّة؛ لأنَّها تُقْتَبُ وتُحَلَبُ، وتُرَكَّبُ" (السجستاني، 1997، ص: 37)، وقوله المفعول بها أي أَنَّ الفعل يقع على مُعيَّن، اختصَّ بذلك وأُعدَّ له، وعُرفَ فيه.

ومن أمثلة هذا الوزن زيادةً على ما تقدَّم ما أورده الفارابي: "حَلُوبَةٌ، ورضوعَةٌ (الشاة التي تُرَضِّعُ)، وطَرُوقَةٌ (بلغت أن يطرقها الفحل)، وفَرَوَقَةٌ (من الفَرَق) ونسولةٌ (يُنَّخَذُ نسلُها)، وأجوجةٌ، وصرورةٌ (تارك النكاح)، ومنوثةٌ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 397، ج2، ص: 72).

4. اسم المكان:

لحقت التاء اسم المكان للمبالغة في بناء (مَفْعَلَةٌ)، وهو كثير الشيع، ومن أمثله ما أورده الأنباري: "مَحْبَبَةٌ، وَمَطْيَبَةٌ، وَمَلْبَبَةٌ، وَمَسْمَنَةٌ، وَمَبْخَلَةٌ، وَمَجْبَبَةٌ، وَمَنْسَكَةٌ، وَمَعْلَةٌ، وَمَبُولَةٌ، وَمَوْرَدَةٌ (أَي مَحْمَةٌ)، وَمَجْفَرَةٌ، وَمَسْلَاةٌ، وَمَهْرَمَةٌ، وَمَعْلَطَةٌ وَمَعْرَزَةٌ، وَمَخْطَأَةٌ"، وغيرها (الأنباري، 1981، ج2، ص: 180 - 182).

وعدها سيبويه لتكثير الشيء في المكان، قال: "هذا باب ما يكون مَفْعَلَةٌ لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تُكثِرَ الشيءَ بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مأسدة، ومسبعة، ومذأبة" (سيبويه، 1983، ج4، ص: 94)، وهي عند الزمخشري من دخول تاء التانيث على بعض أسماء الزمان والمكان، قال: "كالمزلة والمظنة والمعبرة والمشرقة وموقعة الطائر" (الزمخشري، 1993، ص: 303).

وقال أبو حيان: "والتاء في (المتأبة) للمبالغة، لكثرة من يثوب إليه (إلى البيت المُكْرَم)، قاله الأخفش، أو لتأنيث المصدر، أو لتأنيث البقعة، كما يُقال: مقام ومقامة" (الأندلسي، 1999، ج1، ص: 607). والمبالغة بالتأنيث تشمل الوجوه الثلاثة التي ذكرها أبو حيان في المتأبة، بل إنها هي الأساس في هذه الوجوه؛ فقد أثبتت المتأبة ليس بالنظر إلى البقعة وحدها؛ ولكن بالنظر إلى أنها بقعةٌ يكثر فيها الشيء وتنتسح لكثرتة وعمومه، وهو ما جعلها تصلح للحمل على المصدر بجامع العموم والكثرة.

وعالج مجمع اللغة العربية القاهري (مَفْعَلَةٌ) بثلاث قرارات، من جهة أنها مصدر ميمي لحقته التاء، ومن جهة أنها تُصاغ من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي يكثر فيه ذلك، ومن جهة ثالثة وهي لحاق التاء اسم المكان، وقد جُمع له في هذا القسم الأخير فقط (126) مثلاً، وهو دليل على شيوع أمثلتها وكثرتها. (العصيمي، 2003، ص: 414 - 423). ولم يتعرض القرار الأول للمبالغة أو التكثير، أما الثاني والثالث فقد أشارا إلى الكثرة في المكان إشارة عجلية خفيفة؛ لأن المجمع كان معنياً بجواز القياس على الصيغة وحسب. ولو تناول المجمع الصيغة من جهة المبالغة لما تجشّم هذا التقسيم، الذي يصعب فرز الأمثلة فيه لشدة اختلاطها بين المصدر الميمي واسم المكان.

والحقيقة أنه لا يمكن إغفال وظيفة التاء في (مَفْعَلَةٌ) أو تناولها بمعزل عنها، وإن فات ذلك المجمع فإنه ما كان ليفوت ابن جنّي؛ فعند وقوفه على قراءة قتادة وعلي بن الحسين (مُبْصَرَةٌ) "من قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ) [النمل: 13]"، قال: "كثرت المفعلة بمعنى الشيع والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً، ثم ذكر شيئاً من أمثلتها، وقال بعد ذلك: "وفي كُله معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشيع والعموم والسعة، والآخر التاء، وهي لمثل ذلك، كرجلٍ راوية،

وَعَلَامَةٌ، وَنَسَابَةٌ، وَهُذْرَةٌ، وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ الْمَفْعَلَةُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لِإِرَادَةِ الْمَبَالِغَةِ" (ابن جني، 1994، ج2، ص ص: 136 - 137).

أما اسم المكان فيها فلا تخفى الكثرة والمبالغة فيه، وأن المبنى إنما جاء لهذا المعنى، وليس لتأنيث البقعة كما ذهب عباس حسن (حسن، دبت، ج3، ص: 325)، ولكن التاء جعلت هذه المكان لكثرة الفعل فيه أو الاسم كثرةً طاغيةً، ولا طائل هنا من تفرغ المسألة إلى ما اشتق من أسماء الأعيان كالمأسدة والمسبغة، وما بُني على الفعل كالمزلة والمهلكة؛ لأن المبالغة والكثرة هي مدار الصيغة.

والمبالغة التي في هذا البناء هو الذي جعله يتحمل اسم المكان على شرط الكثرة، والمصدر؛ لأن في المصدر عموم وجنسية وإطلاق يُناظر المبالغة والتكثير. بل إن المبالغة فيها قد تكون أشد من المصدر المطلق لما فيها من تخصيص، فالبخل والجبن -مثلاً- عامٌ ولمطلق المعنى، والمبخلة والمجبنة أشد تخصيصاً منهما لملازمة التأنيث للبناء.

وأجدني غير موافقٍ فاضلٍ السامرائي في أحد قوليه، وهو: "أن المفعلة تجيء لسبب الفعل، كقوله عليه الصلاة والسلام: (الولد مبخلٌ مجبنةٌ محرنةٌ)" (أبو يعلى، 1984، ج2، ص: 305، رقم الحديث: 1032)، ومنه قولهم: ترك العشاء مهزماً، أي مدعاةً إلى الهزم. وأتفق معه على ما استدرك في قوله الثاني، وهو: "وقيل بل تأتي لسبب كثرة الفعل ... أي يدل على كثرة الجبن والبخل" (السامرائي، 2007، ص: 34). وهذا هو الحق؛ لأن التحقيق يكشف عن أنها للمبالغة هنا ليس إلا. وقد أشار ابن مالك من قبل إلى مسألة السبب، ولكنه أراد أن البناء يأتي لسبب كثرة الشيء، أو محلها، قال: "يُصاغُ (أي مفعلة) من الثلاثي اللفظ، أو الأصل؛ لسبب كثرة أو محلها" (ابن مالك، 1967، ج8، ص: 3827)، ومن الواضح أن ابن مالك ما تجاوز معنى المبالغة، والمراد بسبب كثرة الشيء نحو قولهم: "هذا عُشْبٌ مَلْبِنَةٌ مَسْمَنَةٌ" (الأنباري، 1981، ج2، ص: 180)، أي يأتي باللبن والسمن الكثير.

ومن أمثلتها أيضاً ما أورده الفارابي: "مُتَلَبَّةٌ، وَمَحْسَبَةٌ، وَمَحْصَبَةٌ (ذات حصباء)، وَمَرْقَبَةٌ، وَمَسْرَبَةٌ، وَمَنْقَبَةٌ، وَمَقْلَتَةٌ (مهلكة) وَمَخْبِئَةٌ، وَمَدْرَجَةٌ، وَمَسْلَحَةٌ، وَمَصْلَحَةٌ، وَمَبْطَخَةٌ (موضع البطح)، وَمَفْسَدَةٌ، وَمَنْجَرَةٌ، وَمَسْخَرَةٌ، وَمَشْجَرَةٌ (كثيرة الشجر)، وَمَطْهَرَةٌ، وَمَفْخَرَةٌ، وَمَقْبِرَةٌ، وَمَمْدَرَةٌ، وَمَنْظَرَةٌ (مَرْقَبَةٌ)، وَمَخْمَصَةٌ (مَجَاعَةٌ)، وَمَنْقَصَةٌ، وَمَزْرَعَةٌ، وَمَسْبَعَةٌ، وَمَسْرَعَةٌ، وَمَصْنَعَةٌ (الحوض الكبير)، وَمَقْطَعَةٌ لِلنِّكَاحِ (وهو الصوم)، وَمَنْزَعَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ، وَمَرْبَعَةٌ، وَمَرْقَلَةٌ، وَمَعْرَفَةٌ، وَمَعْرَكَةٌ، وَمَمْلَكَةٌ، وَمَهْلَكَةٌ، وَمَجْهَلَةٌ، وَمَرْحَلَةٌ، وَمَشْغَلَةٌ، وَمَحْمَةٌ، وَمَشْتَمَةٌ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 284)، وغير ذلك.

ورُبما تنوعت هذه البنية بأوزان أخرى اختلفت فيها الحركات، نحو: مَفْعَلَةٌ، ومَفْعَلَةٌ، فصارت اسماً للمصدر، نحو: مَوْهَبَةٌ (هِبَةٌ)، ومَوْعِدَةٌ (وَعْدٌ)، وموعِظَةٌ، وهي أخصُّ من المصدر لما فيها من تأنيث ومبالغة وتخصيص، فهي من المصدر كالواحدة من الجمع، لا من حيث العدد، وإنما من حيث تخصيص الواحدة وتعظيم شأنها مبالغةً في نوعها ومحتواها. ومن أمثلة مَفْعَلَةٌ: مَثُوبَةٌ (الثواب)، ومَثُورَةٌ، ومَعُونَةٌ.

ومن أجل المبالغة بالتأنيث في هذا الوزن ترشَّح منه بناء مَفْعَلَةٌ للدلالة على اسم الآلة، لما في ذلك من مبالغة وتكثير واختصاص بالعمل، نحو: مِرْوَحَةٌ، ومِصِيدَةٌ، ومِكْنَسَةٌ (الفارابي، 2002، ج3، ص: 355).

5. المصدر:

أ. فَعْلَةٌ: هذا البناء معروف في المصنَّفات الصرْفِيَّة بالدلالة على المَرَّة، غير أن التأنيث رشَّحَه للمبالغة، والمبالغة فيها كثرة وعموم فصارت الصيغة من أبنية المصادر أيضاً (المنصور، 1984، ص: 209)، قال ابن درستويه: "وقد تدخل علامة التأنيث في الأسماء للتعظيم والمبالغة فيما لا يكون إلا مرةً واحدةً" (ابن درستويه، 1998، ص: 360)، وهو يقصد نحو: مَوْتَةٌ، فالموت معنى عامٌّ والمَوْتَةُ مُخَصَّصَةٌ، وفيها معنى القوَّة والمبالغة، ومثل ذلك: "رَهْبَةٌ، ورَغْبَةٌ، ونَكْبَةٌ، وصدْمَةٌ، وبَغْيَةٌ، وخبْيَةٌ (تواضع)، وقلْبَةٌ، والدَّلْجَةُ (سُرى الليل) وهو الدَّلْجُ، وفرْحَةٌ، ورفْقَةٌ (همزة بين الدنيا والآخرة)، وجَهْرَةٌ، وحَسْرَةٌ، ورَجْفَةٌ، وغَفْلَةٌ، ولَعْنَةٌ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 134)، وغير ذلك. فالمصدر من كل ذلك، نحو: الرَّهْب، والرَّغْب عامٌّ و(فَعْلَةٌ) منه فيها تخصيص ومبالغة وقوَّة.

ولعلَّ الأصل في هذا البناء هو الدلالة على المَرَّة الواحدة، غير أن تأنيثه أكسبَه قوَّةً ومبالغةً، فَعَمَّ معناه وصار كالجنس، ومن هنا داخلته المصدرِيَّة، وذلك نحو: الزَّلَّة، فهي بناء مَرَّةً واحدة، ولكنَّ فيها تخصيصاً يجعل معناها قوياً مبالغاً فيه، كما أنها تُرادُ في كلِّ زَلَّةٍ، حتى صارَ معناها الزَّلل، وكذلك (الكلمة) التي صار معناها الكَلِم، فذَلَّت على الجنس، وهو توسُّع استعمالِيّ استندَ على ما تحتمله الكلمة من مبالغة بالتأنيث. فالتَّوْبَةُ بمعنى التَّوْب، وحوْمَةُ القتال، والشَّيْبَةُ بمعنى الشَّيْب، والغَيْبَةُ بمعنى الغِيَاب، والصَّبْحَةُ الصِّياح والعذاب، والبيْعَةُ: المبيعة.

والإشكال في أن تكون فَعْلَةٌ مصدر مَرَّةً أو مصدرًا عامًّا يبدو قديماً، وقد احتكم فيه سيبويه للسياق مع المزيد، وليس هناك من حدٍّ واضح لإتباع المصدر لفظ (واحدة) أو عدم إتباعه للدلالة على المَرَّة (سيبويه، 1983، ج4، ص: 86 - 87)، مما يعني شدة اختلاط المَرَّة بالمصدر، والعلة تتجلى في أن التخصيص بالتأنيث جعل البناء يحتمل المصدرِيَّة،

زيادةً على مصدر المرّة. وامتدّ هذا الإشكال إلى أبنية المصدر المؤنّثة الأخرى (غير فُعلة)، فكل مصدر منها لحقته التاء يدلُّ على المرّة، ويدلُّ على المصدر المُطلق، ولذلك احتكموا للسياق في الأغلب (المنصور، 1984، ص: 290 - 299).

والأصل في العلاقة بين المصدر وتأنيثه أن تكون كالعلاقة بين الجنس والواحدة منه، قال ابن جنّي: "المصدر يدلُّ على الجنس، مثل: التمر والنخل يدلّان على الجنس، فَصْرِبَةٌ نظير ثَمْرَةٍ وَصْرَبٌ نظير ثَمْرٍ" (ابن جنّي، 1954، ج1، ص: 179). غير أنّ التأنيث في اسم المرّة جعل فيه مبالغةً وتكثيراً حتى اتسع فأشبه المصدر من حيث دلالاته على العموم والجنس.

ب. فُعلة: وذلك نحو: حُمْرَةٌ وَصُفْرَةٌ، وَحُدْبَةٌ وَبُجْرَةٌ، وهي من مصادر الألوان والعيوب، وجعلها للغويّون اسماً للمصدر، أي اسماً مخصّصاً من المصدر، فالمصدر عامٌ مُطلق، وهذا البناء مخصّص منه، كالواحدة من اسم الجنس (تمرة من ثَمْرٍ)، ومن ذلك ما أورده الفارابي: "دُلْجَةٌ من الإدلاج، وَفُرْجَةٌ من الانفراج، والزُّبْدَةُ أخصُّ من الزُّبْدِ، وَبُكْرَةٌ أخصُّ من الإبكار، وَالحُبْسَةُ من الاحتباس، وَالخُلْسَةُ من الاختلاس، وَالجُمْعَةُ، وَالخُدْعَةُ، وَالسُّرْعَةُ، وَالسُّمْعَةُ، وَالمُتْعَةُ، وَالنُّجْعَةُ، وَالمُهْلَةُ، وَالعُرْزَةُ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 161 - 175). وجعل ابن درستويه معنى (فُعلة) مقدار الشيء (ابن درستويه، 1998، ص: 355 - 356)، فالأكلة مثلاً هي المرّة الواحدة، والأكلة: مقدار ما يأكله الأكل في مقعد واحد. وقد يبلغ ما يبلغ المصدر ويؤدّي عنه، ولولا المبالغة بالتاء ما تبوّأ هذه المنزلة.

وكذا الحال في (فُعلة)، ومما أورده الفارابي من أمثلتها: "رِعْدَةٌ: الاسم من الارتعاد، وَالخِمْرَةُ: من الاختمار، وَالدُّكْرَةُ: الدُّكْر، قال:

"أَيُّ أَلَمٍ بَكَ الْخِيَالُ يُطِيفُ وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرَةٌ وَشَعُوفٌ"

وَالعِبْرَةُ، وَالفِكْرَةُ، وَالهَجْرَةُ، وَالبِغْضَةُ (وقيل هي أشدُّ البُغْضِ)، وَالخِلْطَةُ، وَالعِشْرَةُ، وَالبِدْعَةُ، وَالشَّرْعَةُ، وَالخِلْفَةُ (اختلاف الليل والنهار)، "قال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً) [الفرقان: 62]"، وَالفِطْرَةُ وَالمِخْنَةُ، وَرِدَّةٌ وَشِدَّةٌ، وَعِزَّةٌ وَهَزَّةٌ" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 195 - 201).

فهذه الأسماء أخصُّ من المصدر؛ لذلك جعلها للغويّون اسماً للمصدر، وهي في الوقت ذاته تحمل من المبالغة ما تحمل، مما جعلها تكافئ المصدر في قوّة الدلالة على المعنى وعمومه، بل إنّ بعض أمثلتها أبلغ من المصدر كالِبِغْضَةِ المُشار إليها.

ومثل ذلك بناء (فَعْلَةٌ)، نحو: "الدَّبْرَة، وهي الاسم من الإديبار، والرَّيْبَة: شِدَّةٌ عَدُوّ البعير، والشَّقْفَة: الاسم من الإشفاق، والهَلْكََة: الهلاك، والحَدَمَة: صوت التهاب النار، والضَّرَمَة: أَحْصُ من الضِّرام، والراحَة، والعادة، والطاعة، والقالة (من القول)" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 235، ج3، ص: 339).

ج. أفعولة: وهو من أسماء المصادر، والتأنيث فيها للمبالغة والتخصيص، ومن هنا دخلتها المبالغة فكافأت المصدر، ومما أورده الفارابي عليها: "أَعْتَوْبَة، وأَكْذَوْبَة، وأُعْجَوْبَة، وأَعْوَبَة، وأُحْدَوْتَة، وأُصْبُوْحَة، وأُمْسِيَة، وأَرْجُوْزَة (من الرَّجْزِ)، وأُغْلُوْطَة، وأُضْحُوْكَة لِذِي يُضْحَكُ مِنْهُ، وأَكْرَوْمَة" (الفارابي، 2002، ج1، ص: 275).

د. فعالة: وهو تأنيث للمصدر فعال في الأغلب تخصيصاً ومبالغةً، وذلك ببناء اسمٍ يدلُّ على شِدَّةِ المعنى وتركيزه، قال المَبْرَدُ: "والمصادر تقع على فعالة للمبالغة" (المبرد، 1997، ج1، ص: 136)، نحو: صَحَابَة بمعنى الصحبة، وهو من أبنية الجَمْعِ أيضاً، ومما أورده الفارابي عليها: "قِرَابَة (مصدر)، والرقاحة (التجارة) والرَّمَاذَة: الهلاك (من الرماد)، والبَشَارَة (البُشْرَى)، والخَسَارَة، والدَّعَارَة، والغُضَارَة، والنكارة (الدهاء)، والنضارة، والحَمَاسَة، والنجاسة، والجَمَاعَة، والرِّضَاعَة، والحَمَاقَة، والعلاقة، واللباقة، والمساکة (البخل)، والجعالة، والجَهَالَة، والحَمَالَة، والنبالة، والغرامة (العُرم)، والكرامة (من الإكرام)، والندامة" (الفارابي، 2002، ص: 384، 470).

ولا أرى (فعالة) بعيداً عنها وإن عدوها في المهنة، ولكتها حقيقةً مصدر مخصّص بالتاء مبالغةً وتكثيراً، نحو: فِلَاحَة، وجرّاحة، ورفادة، وضمادة، وعمادة (عماد)، فالتخصيص هو أخذ اسمٍ من المعنى العامّ (المصدر) وتخصيصه بالتاء للتعبير عن معنى القوّة والمبالغة والتكثير فيه. ومنهم من عدّ فعالة للدلالة على ولاية أو جِرْفَة، نحو: الحِجَابَة، والسِّقَايَة، والسَّعَايَة (السامرائي، 2007، ص: 21 - 22)، والتحقق أنّه ما جعل هذا البناء علماً على ما قالوا إلا لما فيه من مبالغة وكثرة، ولا تخفى العلاقة بين الولاية أو الحرفة وكثرة معالجتها وممارستها، وهذا من معنى التخصيص المشار إليه، فالأصل في الدلالة هو المبالغة في الفعل وكثرته، ثم تدرّجت إلى الحرفة أو الولاية، وما شابه. وهناك فعالة دون جِرْفَة ولا ولاية، نحو: "نِيَابَة، وزيادة، وسيادة، وحيازة، وكياسة، وقيامة، وقراسة، ورضاعة، ورسالة" (الفارابي، 2002، ج3، ص: 377)، وغيرها. وهو ما يؤكد أن المبالغة فيها أصل، وفرعها ما ذهب إلى الحرفة والولاية. كما أن مثل (قيامَة) تؤيّد أن التخصيص والمبالغة بالتاء أشدُّ دلالة من إطلاق المصدر، وربما كان مثلها الصيانة مقابل الصُّون. والطريف أنّ هذا البناء من أبنية الجَمْعِ؛ لقرب ما بينه وبين المبالغة والكثرة، نحو: جِراحَة، ومهارة (جمع مُهَر) والجمالة، والجبالَة، والججارة.

ويُحْمَلُ على هذا البناء (فُعَالَةٌ) وهو لما انحطَمَ من الشيء وتكسَّرَ، فإذا كان بالهاء فهو فُضَالَةٌ الشيء وما تحاتَّت منه، مثل الصُّهَارَةِ، والعُصَارَةِ، والقُشَارَةِ، وغيرها (الفارابي، 2002، ج1، ص: 447 - 451)، والمبالغة في هذا من باب المبالغة بالتصغير، فحَتَاتَةٌ الشيء تَنْطَلُبُ معالجةً ورَفُقًا، وربما لأهميَّتها، أو لدِقَّةِ معالجتها احتملت معنى التخصيص والمبالغة.

ه. تَفْعَالَةٌ: نحو: نَقْوَالَةٌ، وتَلْعَابَةٌ، وتَبْدَارَةٌ، وتَرْعَايَةٌ، وتَلْقَامَةٌ (الأنباري، 1981، ج2، ص: 169، السجستاني، 1997، ص: 37).

و. فَعَالِيَةٌ: ومما جاء على ذلك: "علاقيَّة (شديدُ الطلبِ لزومٌ، لا يتقلَّتْ منه حقُّه)، ورَفَاهِيَةٌ، ورفاغية (سعة العيش) وهواهيَّة، وعلائيَّة، وكراهيَّة، وفطانيَّة، وطبانيَّة، وزكانيَّة (إصابة الظن)" (الأنباري، 1981، ج2، ص: 174-177، ابن سيده، 1996، ج16، ص: 175).

ز. المصدر الصناعي: وهو مصدرٌ ألحقَ إليه ياء نسبة وتاء تأنيث، وأرى أنَّ من معاني هذا البناء المبالغة فيه بأكثر ممَّا في المصدر الصريح، قال ابن درستويه: "وأنتتُ العبوديَّةَ والربوبيَّةَ للمبالغة والتوكيد في المعنى، وكما قيل في الديمومة: الديموميَّة" (ابن درستويه، 1998، ص: 207). وأشار أبو نصر الفارابي إلى قوَّة هذا المصدر (الفارابي، دت، ص: 77)، ويعني بالقوَّة المبالغة التي فيه.

ح. المصدر الصريح: جاءت التاء في بعض المصادر الصريحة تعويضاً عن حرف المدِّ كما في تَفْعَلَةٌ، وفَعْلَةٌ، وفَوَعْلَةٌ (ابن جنِّي، دت، ج2، ص: 304)، وهو تعليل صرفيٌّ بنايٌّ، أمَّا على صعيد الدلالة فإنَّ اللغة أفادت من التعويض بالتاء مبالغةً؛ لتعويض ما ذهب من بناء المصدر، ودلالته على عموم المعنى وإطلاقه، وهي ظاهرة تكاد تكون واضحة من حيث العلاقة والتكافؤ بين التأنيث في الصيغة ومصدريَّتها. وكذا الحال في نحو مصدر (أفَعَلَن) إن كان معتلَّ العين، وفي مصدر استفعل أيضاً، فإنَّ الألف تُحَدِّفُ ويُعَوِّضُ عنها بناء التأنيث، نحو: أراد إرادةً، واستزادَ استزادةً (ابن مالك، ج4، ص: 2235). فلولا ما في التاء من مبالغة وتكثير لما جُبرَ بها بناء المصدر بعد سقوط المدِّ. وليس الأمر كما ذهب فاضل السامرائي في التَّفْعَلَةِ (مثل التَّهْلُكَةِ) أنَّها لما يُوَدِّي إلى الشيء (السامرائي، 2007، ص: 35)، وهو معنى غير صرفيٍّ، وإنَّما الصرفيُّ هو المبالغة في الصيغة والتخصيص. وكذا الأمر في فَعُولَةٌ: نحو: سُهولةً، وصُعوبةً، ووعورةً، وعُدوبةً، وعُقوبةً، وغيرها (المنصور، 1984، ص: 216).

قائمة المصادر والمراجع:

- الأستراباذي، الرضي (1996). شرح الرضيّ على الكافية (تحقيق يوسف حسن عمر، ط2). منشورات جامعة قار يونس.
- الأنباريّ، محمد بن القاسم (1987). الأضداد (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). المكتبة العصرية.
- الأنباريّ، محمد بن القاسم (1981). المذكّر والمؤنّث، (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة).
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (1999). البحر المحيط في التفسير (تحقيق صديقي محمد جميل). دار الفكر.
- أنيس، إبراهيم (1978). من أسرار اللغة (ط6). مكتبة الأنجلو المصرية.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد (2002). فقه اللغة وسرّ العربية (تحقيق عبد الرزاق المهدي). دار إحياء التراث العربي.
- الجبالي، حمدي (2004). دور هاء التأنيث في الجمع. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 12(2).
- ابن جيّ، عثمان بن جيّ (د.ت.). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). المكتبة العلمية.
- ابن جيّ، عثمان بن جيّ (1994). المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي).
- ابن جيّ، عثمان بن جيّ (1954). المنصف شرح تصريف المازني (تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين). دار إحياء التراث القديم.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1984). الصحاح: نأج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3). دار العلم للملايين.
- الحريريّ، القاسم بن علي (1998). دُرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ (تحقيق عرفات مطرجي). مؤسسة الكتب الثقافية.
- حسن، عبّاس (د.ت.). النحو الوافي (ط15). دار المعارف.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (1998). تصحيح الفصح وشرحه (تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب).
- الرازي، محمد بن عمر (2002). تفسير الرازي: مفاتيح الغيب (ط3). دار إحياء التراث العربي.
- الزيدي، مرتضى محمد بن محمد (1965). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق عبد الستار فزّاج وآخرين). وزارة الإرشاد والأثباء.
- الزمخشري، محمود بن عمر (1986). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ط3). دار الكتاب العربي.
- الزمخشري، محمود بن عمر (1993). المفصّل في صنّعة الإعراب (تحقيق علي بو ملحم). مكتبة الهلال.
- السامرائي، فاضل صالح (2007). معاني الأبنية في العربية (ط2). دار عمّار.
- السجستاني، سهل بن محمد (1997). المذكّر والمؤنّث (تحقيق حاتم الضامن). دار الفكر المعاصر.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1992). نتائج الفكر في النحو. دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (1983). الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). عالم الكتب.

- ابن سيده، علي بن إسماعيل (1996). المُخَصَّص (تحقيق خليل إبراهيم جفال). دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد مهدي، علي سيّد). دار الكتب العلميّة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت.). الأشباه والنظائر في النحو (تحقيق عبدالعال سالم مكرم). مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت.). المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد، علي الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3). مكتبة دار التراث.
- الصالح، صبحي (2004). دراسات في فقه اللغة (ط16). دار العلم للملايين.
- الصيمري، عبد الله بن محمد (1982). التبصرة والتذكرة (تحقيق فتحي أحمد علي الدين). دار الفكر.
- العسكري، الحسن بن عبد الله (د.ت.). الفروق اللغويّة (تحقيق محمد إبراهيم سليم). دار العلم والثقافة.
- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (د.ت.). شرح جمل الزجاجي (تحقيق صاحب أبو جناح).
- العصيمي، خالد بن سعود (2003). القرارات النحويّة والتصريفية لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة 61، عام 1415هـ، 1995م. دار ابن حزم، السعودية ودار التدمرية.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب (2001). تفسير ابن عطية: المخرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد). دار الكتب العلمية.
- الفارابي، إسحاق بن إبراهيم (2002). ديوان الأدب (تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس). مؤسسة دار الشعب.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (د.ت.). كتاب الحروف (تحقيق محسن مهدي). دار الشروق.
- ابن فارس، أحمد بن فارس (1967). المُدَكَّر والمُؤنَّث (تحقيق رمضان عبد التواب).
- الفراء، يحيى بن زياد (1926). المُدَكَّر والمُؤنَّث (تحقيق مصطفى أحمد الزرقا). المطبعة العلمية.
- القيسي، الحسن بن عبد الله (1987). إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق محمد الدعجاني). دار الغرب الإسلامي.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات). دار الكتاب العربي.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (1982). شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي). دار المأمون للتراث.
- المُبَارَك، مازن (2002). من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 83(2).
- المبرّد، محمد بن يزيد (1997). الكامل في اللغة والأدب (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3). دار الفكر العربي.
- المبرّد، محمد بن يزيد (1970). المُدَكَّر والمُؤنَّث (تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي). مطبعة دار الكتب.
- المنصور، وسميّة (1984). أبنية المصدر في الشعر الجاهلي. مطبوعات جامعة الكويت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر.

النحاس، محمد بن محمد (1985). إعراب القرآن (تحقيق زهير زاهد، ط2). عالم الكتب.
يعقوب، إميل (1994). المعجم المفصل في المذكر والمؤنث. دار الكتب العلمية.
أبو يعلى، أحمد بن علي (1984). مسند أبي يعلى (تحقيق حسين سليم أسد). دار المأمون.
ابن يعيش، علي بن يعيش (2011). شرح المفصل للزمخشري (تحقيق إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- al-'āstrābādhy al-rḍy (1996). shrḥ al-rḍy 'lā al-kāfyh) ḥyqy yūsḥ ḥsn 'mr ṭ mnshwrāt jāmh qār yūns
- al-'ānbāryy mḥmd bn al-qāsm (1987). al-'āḍḍād) ḥyqy mḥmd 'abw al-fḍl 'ibrāhym al-mktbh al-'šryh
- al-'ānbāryy mḥmd bn al-qāsm (1981). al-mudhakkār wa-al-mu'uannath) ḥyqy mḥmd 'bd al-khāḥ 'ḍymh
- al-'āndlsyy 'abw ḥyān mḥmd bn yūsḥ (1999). al-bḥr al-mḥyṭ fy al-tfsyr) ḥyqy ṣḍqy mḥmd jmyl dār al-fkr
- 'anys 'ibrāhym (1978). mn 'asrār al-lghh) t6. (mktbh al-'ānjlw al-mšryh
- al-th'ālby 'bd al-mlk bn mḥmd (2002). fqḥ al-lghh wsrro al-'rbyh) ḥyqy' bd al-rzāq al-mhdy dār 'ihyā' al-trāth al-'rby
- al-jbāly ḥmdy (2004). dwr ḥā' al-t'anyth fy al-jm' mjllh jāmh al-njāḥ ll'abhāth 12(2. (abn jnyy 'thmān bn jnyy) d.t. (.al-kḥṣā'iṣ) ḥyqy mḥmd 'ly al-njār al-mktbh al-'lmyh
- abn jnyy 'thmān bn jnyy (1994). al-mḥtasab fy tbyyn wjwh shwāddh al-qrā'āt wa-al-'ḍāḥ 'nhā) ḥyqy' ly al-njdy nāṣḥ 'bd al-ḥlym al-njār 'bd al-ftāḥ 'ismā'yl shlby
- abn jnyy 'thmān bn jnyy (1954). al-mnṣḥ shrḥ ṭšryf al-māzny) ḥyqy 'ibrāhym mṣṭfā 'bd Allāḥ 'amyn dār 'ihyā' al-trāth al-qḍym
- al-jwhry 'ismā'yl bn ḥmmād (1984). al-ṣḥāḥ tāj al-lghh wṣḥāḥ al-'rbyh) ḥyqy 'aḥmd 'bd al-ghfwr 'ṭṭār ṭ dār al-'lm llmlāyyn
- al-ḥryryy al-qāsm bn 'ly (1998). durrat al-ghwwāṣ fy 'awhām al-khwāṣṣ) ḥyqy' rfāt mṭryj m'ussh al-ktb al-thqāfyh
- ḥsn 'bbās.) t (al-nḥw al-wāfy) t15. (dār al-m'ārf
- abn drstīh 'bd Allāḥ bn j'fr (1998). ṭṣḥyḥ al-fsyḥ wshrḥḥ) ḥyqy mḥmd bdī al-mkhtwn mrāj'ḥ rmḍān 'bd al-twāb
- al-rāzy mḥmd bn 'mr (2002). tfsyr al-rāzy mfātyḥ al-ghyb) t3. (dār 'ihyā' al-trāth al-'rby
- al-zbydy mṭḍā mḥmd bn mḥmd (1965). tāj al-'rws mn jwāḥr al-qāmws) ḥyqy' bd al-stār frāj

- w'ākhryn wzārḥ al-'irshād wa-al-'ānbā'
- al-zmkhshry mḥmwd bn 'mr (1986). al-kshāf 'n ḥqā'iḳ ghwāmḍ al-tnzyl) t3 .(dār al-ktāb al-'rby
 al-zmkhshry mḥmwd bn 'mr (1993). al-mfṣṣal fy ṣan'at al-'irāb) ṥḡyq' ly bw mlḥm mktbh
 al-hlāl
- al-sāmra'ī fādī ṣālḥ (2007). m'āny al-'ābnyh fy al-'rbyh) t2 .(dār 'mmār
 al-sjstāny shl bn mḥmd (1997). al-mudhakkār wa-al-mu'uannath) ṥḡyq ḥātm al-ḍāmn dār
 al-fkr al-m'āsr
- al-shly 'bd al-rḥmn bn 'bd Allāh (1992). ntā'ij al-fkr fy al-nḥw dār al-ktb al-'lmyh
 sybīh 'mrw bn 'thmān (1983). al-ktāb) ṥḡyq' bd al-slām ḥārwn ṥ 'ālm al-ktb
 abn sydh 'ly bn 'ismā'yl (1996). al-mukhaṣṣaṣ) ṥḡyq khlyl 'ibrāhym jfāl dār 'ihyā' al-trāth al-
 'rby
- al-syrāfy al-ḥsn bn 'bd Allāh (2008). shrḥ ktāb sybīh) ṥḡyq 'aḥmd mhdly 'ly syyd dār al-ktb
 al-'lmyh
- al-syūtyy 'bd al-rḥmn bn 'aby bkrdt al-'āshbāh wa-al-nzā'ir fy al-nḥw) ṥḡyq' bdāl'āl sālm
 mkrm m'ussh al-rsālḥ
- al-syūtyy 'bd al-rḥmn bn 'aby bkr) d.t .(al-mzhr fy 'lwm al-lghh w'anwā'hā) ṥḡyq mḥmd
 'aḥmd jād 'ly al-bjā'ī mḥmd 'abw al-fḍl 'ibrāhym ṥ mktbh dār al-trāth
- al-ṣālḥ ṣbḥy (2004). drāsāt fy fqḥ al-lghh) t16 .(dār al-'lm lmlāyyn
- al-symry 'bd Allāh bn mḥmd (1982). al-tbṣrḥ wa-al-tdhkrḥ) ṥḡyq fṥy 'aḥmd 'ly al-dyn dār
 al-fkr
- al-'skryy al-ḥsn bn 'bd Allāh) d.t .(al-frwq al-lghīyḥ) ṥḡyq mḥmd 'ibrāhym slym dār al-'lm
 wa-al-thqāfh
- abn 'ṣfwr al-'ishbyly 'ly bn m'umn) d.t .(shrḥ jml al-zjājyy) ṥḡyq ṣāḥb 'abw jnāḥ
- al-'šymy khāld bn s'wd (2003). al-qrārāt al-nḥīyḥ wa-al-tṣryfyḥ lmjm' al-lghh al-'rbyyḥ bi-al-
 qāhrḥ jm'an wdrāstan wtqīman 'ilā nḥāyḥ al-dwrḥ 61 ،'ām 1415h1995 ،m .dār abn ḥzm
 al-s'wdyḥ wdār al-tdmryḥ
- abn 'tyyḥ 'bd al-ḥq bn ghālb (2001). tfsyr abn 'tyḥ al-mḥarar al-wjyz fy tfsyr al-ktāb al-'zyz
)ṥḡyq' bd al-slām 'bd al-shāfy mḥmd dār al-ktb al-'lmyḥ
- al-fārābyy 'ishāq bn 'ibrāhym (2002). dyā'ān al-'ādb) ṥḡyq 'aḥmd mkhtār 'mr mrājḥ 'ibrāhym
 'anys m'ussh dār al-sh'b
- al-fārābyy 'abw nṣr mḥmd bn mḥmd) d.t .(ktāb al-ḥrwf) ṥḡyq mḥsn mhdly dār al-shrwq
 abn fārs 'aḥmd bn fārs (1967). al-mudhakkār wa-al-mu'uannath) ṥḡyq rmḍān 'bd al-twāb

- al-frrā' yhyā bn zyād (1926). al-mudhakkar wa-al-mu'uannath) ṭḥyqy mṣṭfā 'aḥmd al-zrqā al-mṭb'h al-'lmyh
- al-qysy al-ḥsn bn 'bd Allāh (1987). 'īdāḥ shwāhd al-'īdāḥ) ṭḥyqy mḥmd al-d'jāny dār al-ghrb al-'islāmy
- abn mālk mḥmd bn 'bd Allāh (1967). tshyl al-fwā'id wtkmyl al-mqāsd) ṭḥyqy mḥmd kāml brkāt dār al-ktāb al-'rby
- abn mālk mḥmd bn 'bd Allāh (1982). shrḥ al-kāfyh al-shāfyh) ṭḥyqy' bd al-mn'm 'aḥmd hrydy dār al-m'amwn lltrāth
- al-mubāarak māzn (2002). mn msālk al-lghh fy al-tdhkyr wa-al-t'anyth mjlh mjm' al-lghh al-'rbyh bdmshq 83(2.(
- al-mbrrid mḥmd bn yzyd (1997). al-kāml fy al-lghh wa-al-'ādb) ṭḥyqy mḥmd 'abw al-fḍl 'ibrāhym ṭ dār al-fkr al-'rby
- al-mbrrid mḥmd bn yzyd (1970). al-mudhakkar wa-al-mu'uannath) ṭḥyqy rmḍān 'bd al-twāb wṣlāḥ al-dyn al-hādy mṭb'h dār al-ktb
- al-mnṣwr wsmyyh (1984). 'abnyh al-mṣdr fy al-sh'r al-jāhly mṭbw'āt jāmh al-kīt
- abn mnzwr mḥmd bn mkrm (1993). lsān al-'rb) t3 .(dār ṣādr
- al-nḥās mḥmd bn mḥmd (1985). 'ī'rāb al-qr'ān) ṭḥyqy zhyr zāhd ṭ 'ālm al-ktb
- y'qwb 'imyl (1994). al-m'jam al-mufṣṣal fy al-mudhakkar wa-al-mu'uannath dār al-ktb al-'lmyh
- 'abw ya'lā 'aḥmd bn 'lyy (1984). msnd 'aby y'lā) ṭḥyqy ḥsyn slym 'asd dār al-m'amwn
- abn y'ysh 'ly bn y'ysh (2011). shrḥ al-mfṣṣal llzmkshryy) ṭḥyqy 'imyl bdy' y'qwb dār al-ktb al-'lmyh

Feminine -ta in Arabic: structure and significance of exaggeration

Khalaf Ayed Al-Jaradat⁽¹⁾

Abstract:

This study investigates the exaggerated form of the feminine ta in morphological structures and their applications, e.g., allama, nassaba, rawiyah, and others. In doing so, the research focuses on the different aspects of this phenomenon to bridge the gaps in previous studies. The paper examines the relationship between femininity and exaggeration in different morphological structures that have not been extensively covered by previous research. The findings reveal that the feminine ta has acquired the function of exaggeration through the Arabs' social point of view towards the female. In this context, the female represents abundance, fertility, and danger. Arabic language therefore incorporated this form of "exaggeration" to illustrate dangerous things, such as the word "dahiyyah", which means shrewd. This use is also manifested in other forms, including adjectives, derivatives, verbal nouns, and plurals. The research follows a descriptive method to meet its purposes. Data are collected in accordance with Arabic linguistic studies that deal with classical phenomena such as the one under study.

Keywords: Exaggeration, Feminine ta, Morphological Structures.

(1) College of Arts - Mutah University (Mu'tah - Jordan)
kalafjaradat@gmail.com